● سيرة شهيد

القائد أحمد أبو دقة... رحلة عطاء توجت بالشهادة

الوفاق / وكالات - أطلقت سرايا القدس والمقاومة الفلسطينية رشقات صاروخية مكثّفة من مئات الصواريخ والقذائف، ومنها الثقيلة والمطوّرة التي استطاعت تجاوز القبّة الحديدية للاحتلال ووصلت الى مدن محتلّة بعيدة. سقطت هذه الصواريخ في الجبهة الداخلية محقّقة إصابات مؤكدة، ودمارًا كبيرًا لاسيما في المباني والممتلكات، ناهيك عن الاستنزاف الاقتصادي وحالة إنعدام الأمن لدى المستوطنين. على إثر ضربات المقاومة، أمعن الاحتلال في عدوانه على قطاع غزّة، ليستهدف هذه المرّة نائب قائد الوحدة الصاروخية في سرايا القدس الشهيد القائد المهندس أحمد أبو دقة.

سيرة الشهيد أبو دقة

كان الشهيد ذلك الشاب المفعم بالحيوية والنشاط. والذي لا يعرف للراحة سبيلاً، تجده في قمة العطاء سواءً في علاقاته العائلية، المجتمعية والتنظيمية. وهو الذي تربى وسط أسرة محافظة، تحملت فيها والدته عبئاً كبيراً في تربيتهم وتعليمهم، لنجد أن هذه الأسرة فيها طبيب مختص بجراحة المخ والأعصاب، ومحاسب، وصيدلي، فيما درست إحدى كريماتهم الكيمياء، وأخرى الرياضيات، ودرس الشهيد هندسة الحاسوب، وكان مميزاً في تخصصه، فالأم تُولي التعليم أهميةً كبيرة باعتباره سلاحاً في يد الإنسان.

حياته الجهادية

مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، انخرط الشهيد أبو دقة بالصفوف العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وعمل على صد اجتياحات جيش الاحتلال، وكان من بين المجاهدين الذين رموا "الأكواع" " (عبوات ناسفة محلية الصنع) على دبابات الاحتلال وخاصة في منطقته خانيونس. لم يتوقف دور الشهيد هنا، بل تدرّج في العمل العسكري نحو التخطيط لعمليات استشهادية التي كانت تستهدف المستوطنات في قطاع غزّة قبل العام ٢٠٠٥. ومع بدء مرحلة إدخال سلاح الصواريخ في الصراع والمواجهة، لعب الشهيد دوراً أساسياً في عمليات تأمين المواد اللازمة لتصنيعها، وتربيضها، وإطلاقها تحت إشراف الشهيد خالد منصور. فقد كان الشهيد أبو دقة معاونًا لمنصور، الذي استشهد خلال معركة "وحدة الساحات" في آب / أغسطس عام ٢٠٢٢، وحينها كان منصور في مسؤولية قيادة المنطقة الجنوبية. فضلًا عن دور الشهيد الجهادي العسكري، فقد كان حريصًا على شدّ أواصر العلاقات الاجتماعية ولاسيما العائلية منها. كذلك عمل الشهيد بصمت في المجال الخيري، فكان مقصد الأشخاص الذين يقدمون التبرعات لثقتهم به، وهو بدوره كان يوزعها الى العائلات المحتاجة.

الشهادة

حمّل كيان الاحتلال الشهيد القائد أحمد أبو دقة، مسؤولية إطلاق تلك الصواريخ التي أصابت المدن المحتلّة ضمن معركة "ثأر الأحرار"، فقصفت منزلًا في خانيونس بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١١، ما أدى الى استشهاده، ليلتحق بالقادة الشهداء في هذه المعركة: جهاد الغنّام، خليل البهتيني، طارق عز الدين وعلي غالي.

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من لبنان للوفاق:

المقاومة بالانجاب.. الديموغرافية تُقاتل مع الفلسطينيين

الوفاق / خاص
عبير شمص

خلال سنوات من النضال، قاوم الشعب الفلسطيني، الاحتلال الصهيوني بالأسلحة النارية، والحجارة، كما لجأ إلى كل وسيلة تساعد في طرد الاحتلال الذي سعى إلى إقامة كيان غريب على أرض عربية، وفي ظل ما يعانيه الفلسطينيون من جرائم القتل الممنهج، الذي يهدف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من جذوره، من أجل ضمان بقاء الكيان المحتل، الذي جاء من الشتات، لجأ الفلسطينيون إلى المقاومة بطريقةٍ أخرى، تختلف عن المقاومة بالسلاح، وهي "المقاومة بالإنجاب". ورغم تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أصر الفلسطينيون، وبخاصةً في قطاع غزة، على المقاومة بإنجاب الكثير من الأطفال، وذلك من أجل مواجهة قلة عدد السكان، جراء الحروب التي أوقعت آلاف الشهداء من الفلسطينيين، ناهيك عن عشرات القتلى الذين تسقطهم نيران قوات الاحتلال يوميًا، ويتضح ذلك في تعداد السكان الذي يُظهر ارتفاع الكثافة السكانية في فلسطين بشكلٍ عام وفي القطاع المُحاصر بشكلٍ خاص. ووفق إحصاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٢٢م فأنه للمرة الأولى يتساوى مجموع كل الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية مع مجموع اليهود فيها؛ فقد وصل إلى سبعة ملايين نسمة، وهو ما يساوي عدد اليهود مع زيادة طفيفة للغاية لصالح هؤلاء؛ إذ أصبحت نسبة اليهود ٥٠,١٪ من مجموع من يعيشون في فلسطين التاريخية.

وفي هذا السياق التقت صحيفة الوفاق عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ونائب مسؤولها في لبنان الأستاذ أركان بدر ليُطلعنا على أهمية سلاح الديموغرافيا الذي يعتمد عليه الفلسطينيون في صراعهم ضد الاحتلال، فهم يعتبرون التهديد الديموغرافي الصهيوني لا يقل خطورة، بل ربما كان أخطر من امتلاك اليهود الأراضي في فلسطين، على أساس أن هذا كان أحد وسائل الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين.

الإنجاب في مواجهة السياسات الاستعمارية

يعتبر الأستاذ بدر أن:" الإنجاب بشكلٍ عام حاجة ملازمة لاستمرار الحياة البشرية، من خلالها تتوالد الاجيال وتتكامل دورة الحياة الانسانية وتحافظ الفئات والأعراق والشعوب والأمم على الاستمرارية، وهي سُنة من سنن الحياة، ومدخلاً لا بُد منه لبقاء البشر على وجه البسيطة، ويكتسب الإنجاب في فلسطين عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص أهمية استثنائية نظراً لارتباطه بمسيرة النضال المتواصل لاسترداد أرضنا من الاحتلال الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني الاحلالي، الذي يسعى لإلغاء ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، وطمس حقوقنا الوطنية المشروعة في أرضنا أرض الآباء والأجداء، وفي حقنا بتقرير مصيرنا وعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. حيث يُشكل العامل السكاني عاملاً هاماً وحاسماً في الصراع مع هذا المشروع الصهيوني، الذي يراهن على موت الكبار ونسيان الصغار، كما قالت رئيسة وزراء دولة الاحتلال "جولدا مائير".

ويكمل حديثه:"يُعتبر الإنجاب ظاهرة وحاجة انسانية للتوالد والتكاثر. فإنه يكتسب حاجة إنسانية ضرورية لدى الشعب الفلسطيني، في سياق الصراع المفتوح مع العدو، الذي يسعى لمحو وكي الوعي الفلسطيني من خلال الأساطير والمزاعم التوراتية التلمودية المزعومة، على حساب الرواية الفلسطينية القائمة على الحقائق التاريخية الدامغة والمؤرخة. ومن هذه الخلفية جرى التعاطي مع الإنجاب من خلفية وطنية مرتبطة بالحفاظ على القضية الوطنية والحقوق المشروعة، وتوارثها من جيلٍ إلى جيل، وتسليم راية النضال للأولاد والاحفاد والأجيال المتتابعة. رغم تعقيدات الحياة وضنك العيش والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المأساوية والمعقدة التي يعيشها شعبنا في الضفة ومدينة القدس، وبشكلٍ خاص في قطاع غزة المحاصر براً وجواً وبحراً منذ ما يزيد عن ١٧ عاماً، ورغم الاكتظاظ السكاني، حيث يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان مساحته لا تزيد عن ٣٦٠ كيلو متر مربع، يعيش فوق القطاع أكثر من مليوني ونصف انسان، معظمهم من اللاجئين الذين طردوا من أرضهم بقوة الإرهاب الصهيوني، وبدعم من حكومة الانتداب البريطاني قبل وأثناء النكبة الفلسطينية الكبرى يوم ١٥ أيار / مايو عام ١٩٤٨، تنفيذاً لوعد وزير خارجية بريطانيا آنذاك "آرثر بلفور" للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، على حساب الشعب الفلسطيني وحقه في أرضه وسيادته فوقها، وهو وعد "مالا يملك لمن لا يستحق".

هواجس الرعب الصهيوني من الديموغرافيا الفلسطينية

يوضح الأستاذ بدر إلى أنه نظراً لخطورة الانجاب والتكاثر السكاني الفلسطيني على المشروع الصهيوني العنصري، دأب الاحتلال وجيشه النازي على استهداف الأطفال والنساء في حربه العدوانية المسعورة على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة من خلال المجازر وحرب الإبادة ضد المدنيين عموماً والأطفال والنساء خصوصاً، لتقليل الكتلة الشعبية الفلسطينية والحد من الإزدياد السكاني السنوي، تطبيقاً للنظرية الصهيونية القديمة المتجددة التي تمارسها حكومة اليمين المتطرف بقيادة الفاشيين والنازيين الجدد [نتنياهو - سموتريتش - بن غفير] وجيشها العنصري الهتلري، التي تقول "اقتلوا اطفالهم قبل أن يصبحوا رجالاً ويقاتلوننا"، وهو ما يُفسر استهداف الأطفال والنساء وارتكاب المجازر ضدهم، إذ يشكل ثلثي الشهداء في غزة حتى يومنا هذا أكثر من اثني عشر ألف شهيد وأكثر من ثلاثين ألف جريح غالبيتهم الساحقة من الأطفال والنساء جزءٌ كبير منهن من الحوامل. وهو ما يبرر استهداف المشافي وتدميرها وإخراج الجرحى منها ولاسيّما الأطفال والنساء، ما تسبب باستشهاد المئات منهم، خاصةً في غرف العناية الفائقة والإنعاش والحاضنات.. إضافةً للحصار المفروض ومنع إدخال المساعدات واللوازم الطبية وحليب الأطفال، ما تسبب باستشهاد المئات أيضاً من الأطفال وحديثي الولادة، إضافة لاستشهاد المئآت من النساء بسبب عدم وجود مستشفيات لإجراء عمليات الولادة الطبيعية والولادات القيصرية. كما انه يوجد حوالي خمسة آلاف امرأة حامل في قطاع غزة، وهن معرضات للإجهاض أو الموت مع أجنتهم، بسبب عدم وجود مستشفيات جاهزة لاستقبالهن.

الإنجاب .. مقاومة مجتمعية فلسطينية

يعتبر الأستاذ بدر:" أن الانجاب بالنسبة للشعب الفلسطيني أينما تواجد، هو شكل من أشكال الصراع مع هذا الكيان الغاصب لأرضنا، وهو شكلٌ من أشكال المقاومة لمشروعه الاستعماري الاستيطاني الكولونيالي الاحلالي، القائم على التمييز العنصري، وهو يشكل عاملاً حاسماً في مجرى الصراع، إذ يخشى الاحتلال من التزايد السكاني الفلسطيني، ويعتبره قنبلة ديمغرافية موقوتة، لا بد أنها ستنفجر في وقت ما، وأمامنا مثال على ذلك يتمثل بحجم الكتلة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، التي تشكل حوالي ٢٢ ٪ من اجمالي السكان (مليون وحوالي ثلاثمائة ألف نسمة حالياً)، وهي مرشحة كي تساوي نصف السكان، خلال فترة زمنية. وهو ما يُفسر السياسة العنصرية بالتعاطي مع الفلسطينيين العرب والتضييق عليهم، وتصويت الكنيست الصهيوني على قانون يهودية الدولة الهادف إلى ممارسة كل أشكال الضغوط والمضايقات وحرمانهم من أبسط الحقوق المدنية والسياسية لإرغامهم على الهجرة من أرضهم. ويلفت الأستاذ بدر إلى أن :" هذا مشروع تهجيري قائم على ضم الأراضي وتهجير الشعب الفلسطيني صاحب الأرض في الضفة ومدينة القدس، وحالياً في قطاع غزة، حيث خصصت له حكومة الاحتلال موازنات ضخمة ومفتوحة، في سياق اقامة دولة "اسرائيل" الكبرى على كل أرض فلسطين التاريخية. ويختم الأستاذ بدر حديثه بالقول:" لكن المقاومة التي تسطر أروع ملاحم البطولة والتضحية والفداء، وصمود شعبنا وتمسكه بأرضه في قطاع غزة والضفة ومدينة القدس، سوف يُفشل هذا المشروع، وسيخرج شعبنا من معركة طوفان الأقصى منتصراً، على طريق تحقيق خطوات تراكمية تفضي إلى دحر الاحتلال وكنس الاستيطان وانتزاع حقوقنا الوطنية بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس".

تسعى حكومات اليمين المتطرف بقيادة الفاشيين والنازيين الجدد وجيشها العنصري الهتلري، لتطبيق النظرية الصهيونية القديمة المتجددة والتي تقول "اقتلوا أطفالهم قبل أن يصبحوا رجالاً ويقاتلوننا

● كتب اجتماعية

الوفاق / وكالات

الفلسطينيون في العالم

دراسة ديموغرافية في حقل الدراسات الديموغرافية الفلسطينية

ما يُميّز هذا الكتاب من الدراسات السابقة أنّه يُعدُّ، من جهة، دراسة ديموغرافية بحتة، وهي الأولى من نوعها على مستوى مُعالجة الديموغرافيا الفلسطينية (تتناول الجوانب الديموغرافية حصرًا)، ولاهتمامها بفلسطينيي الشتات إلى جانب فلسطينيي الداخل، خلافًا للدراسات الممتدة على مدار العقدين الأخيرين التي أهملت الشتات. ومن جهةٍ أخرى، للدراسة إسهامٌ نوعي بوضع حجر الأساس لمشروع بحث ديموغرافي شامل للفلسطينيين في شتّى أماكن وجودهم، إضافةً إلى اعتبارها امتدادًا لمشروع الباحثين، يوسف كرباج وحلا نوفل حول الديموغرافيا الفلسطينية الذي يعود إلى عقدين من الزمن.

يسعى الكتاب إلى رصدِ توزيع الفلسطينيين الذين يعيشون في ٢٠٠ دولة تقريبًا، سواء داخل حدود الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٦٧ أو ١٩٤٨، أو في الشتات العربي والعالمي، وذلك من خلال مُعالجة أوضاعهم الديموغرافية، بوصفها عُنصرًا أساسيًا يغيّبُ بحثه بدقة في الدراسات السابقة، رغم أنه المُعطى الذي يُمكّن من التنبؤ بالمستقبل الديموغرافي للفلسطينيين ومصيرهم. كما يهدفُ الكتاب إلى دراسة المجتمعات الفلسطينية المُهاجرة قبل عام ١٩٤٨ وبعده، مُعتمدًا على مقاربة تاريخية ترصدُ تيارات الهجرة المُختلفة، بقصد استشراف مُستقبل الفلسطينيين الديموغرافي بحلول عام ٢٠٥٠. وقد أتاح منهج دراسة الحالة المُتّبع في الدراسة بحثَ خصوصية كل مجتمع من المجتمعات الفلسطينية في ٢٣ بلدًا تُمثّل حالات الدراسة .

ولحظ المؤلفان أهمية وضرورة أن تعتني الأبحاث اللاحقة حول الفلسطينيين في الخارج، في أوروبا على نحوٍ خاص، وإضافة إلى البلدان القليلة التي شملتها هذه الدراسة: البلدان الثلاثة في أوروبا الغربية والبلدان الخمسة في أوروبا الشمالية، بالمضي قدمًا في دراسة الوجود الفلسطيني في بلدان أخرى في المنطقة الأوروبية نفسها؛ بلجيكا وهولندا، وبلدان جنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، أو أوروبا الشرقية مثل روسيا.